



246635 - معنى "المثناء" في أثر: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُتْلَى الْمَثَنَةُ فَلَا يُوجَدُ مَنْ يُغَيِّرُهَا).

السؤال

ما معنى "المثناء" في قوله ﷺ : من اقتراب (وفي رواية أشرط) الساعة أن ترفع الأشرار وتوضع الآخيار ويفتح القول ويختزن العمل ويقرأ بالروم (المثناء) ليس فيهم أحد ينكرها . قيل وما المثناء ؟ قال : ما استكتب سوى كتاب الله عز وجل) لقد رأيت القوم منكري السنة يستشهدون به (مع انه ينكرون السنة !!) ويقولون انه يقصد به كتب السنة والفقه ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

روى الحاكم في "المستدرك" (8661) والبيهقي في "الشعب" (4834) وأبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص171) والدارمي في "سننه" (493) والطبراني في "مسند الشاميين" (482) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: " مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْقَوْلُ وَيُخْزِنَ الْفِعْلُ، وَمِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُرْفَعَ الْأَشْرَارُ، وَتُوْضَعَ الْأَخْيَارُ، وَإِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُقْرَأَ الْمَثَنَةُ عَلَى رُؤُوسِ الْمَلَأِ لَا يُغَيِّرُ !!

قيل: يا أبا عبد الرحمن، كييف بما جاء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟
قال: " مَا جَاءَكُمْ عَنْ مَنْ تَأْمُنُونَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ فَخُذُوهُ بِهِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ عَنْهُ تُسْأَلُونَ، وَبِهِ تُجْزَوْنَ، وَكَفَى بِهِ وَاعْظَمَا لِمَنْ عَقِلَ " .

وقيل: يا أبا عبد الرحمن، فما المثناء؟
قال: " مَا اسْتُكْتَبَ مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ " .

ورواه الحاكم (8660) مرفوعاً أيضاً ، وصححه مرفوعاً وموقعاً ، ووافقه الذهبي .

قال الشيخ الألباني رحمه الله :

" هو من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، يرويه عنه عمرو ابن قيس الكندي، رواه عنه جمع ، رفعه بعضهم وأوقفه بعضهم، وهو في حكم المرفوع لأنَّه لا يقال بمجرد الرأي " انتهى من "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (6/774)

والأظهر ، والله أعلم ، وقف هذا الحديث على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وليس له حكم الرفع ، لما يأتي في كلام أبي

. عبيد

وينظر أيضاً : "الروض البسام" لجاسم الفهيد (108-4/109)،
والمقصود بالمثنى : كتب كتبها أهل الكتاب، فيها الكثير من الباطل، شغلو الناس بها عن كتاب الله، فإذا انشغل الناس بها،
وتركوا الكتاب والسنّة ، فتلك علامة من علامات الساعة .

قال ابن حزم رحمة الله في "المحلّي" (341/8):

"رُوِيَّتْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَهُ أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَتْ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِنِي هَلَكَ، فَزَعَمَتِ الْيَهُودُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِي فِي مِيرَاثِهِ؛ فَدَعَاهُمْ عُمَرُ فَقَالُوا: "أَلَا تُعْطُونَهُ حَقَّهَا؟" فَقَالُوا: لَا نَجِدُ لَهَا حَقًا فِي كِتَابِنَا؛ فَقَالَ: "أَفِي التَّوْرَاةِ؟" قَالُوا: بَلَى، فِي الْمُتَنَّاةِ قَالَ: "وَمَا الْمُتَنَّاةُ؟" قَالُوا: كِتَابٌ كَتَبَهُ أَقْوَامٌ عُلَمَاءُ حُكَمَاءُ؛ فَسَبَبُهُمْ عُمَرُ وَقَالَ: "إِذْهُبُوا فَأَعْطُوهَا حَقَّهَا"

وقال أبو عبيدة رحمة الله :

"سَأَلَتْ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ الْأُولَى، قَدْ عَرَفُهَا وَقَرَأَهَا ، عَنِ الْمُتَنَّا ؟

فَقَالَ: إِنَّ الْأَحْبَارَ وَالرَّهَبَانَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ مُوسَى وَضَعُوْعاً كَتَبَا فِيمَا بَيْنَهُمْ ، عَلَى مَا أَرَادُوا مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَسَمِّوْهُ الْمُتَنَّا، كَانَهُ يَعْنِي أَنَّهُمْ أَحْلُوا فِيهِ مَا شَأْوُا ، وَحَرَمُوا فِيهِ مَا شَأْوُا، عَلَى خَلْفِ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَبِهَذَا عَرَفَتْ تَأْوِيلُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو : أَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْأَخْذَ عَنِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى، وَقَدْ كَانَتْ عِنْدَهُ كِتَابٌ ، وَقَعَتْ إِلَيْهِ يَوْمَ الْيَرْمُوكَ، فَأَظَنَّهُ قَالَ هَذَا لِمَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا"

"غريب الحديث" (4/282)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله :

"وَعِنْهُمْ - يَعْنِي أَهْلِ الْكِتَابِ - الْبُوَّاتُ الَّتِي هِيَ مِئَانٌ وَعِشْرُونَ، وَكِتَابُ الْمُتَنَّى الَّذِي مَعَنَاهُ "الْمُتَنَّا" ، وَهِيَ الَّتِي جَعَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو فِينَا مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ، فَقَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْرَأَ فِيهِمْ بِالْمُتَنَّا لَيْسَ أَحَدٌ يُغَيِّرُهَا . قِيلَ: وَمَا الْمُتَنَّا ؟ قَالَ: مَا أُسْتَكْتَبَ مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ".

"مجموع الفتاوى" (4/112)

وقال ابن القيم رحمة الله :

"يقول العبرانيون للكتب "المشنا" ، ومعناها بلغة العرب "المثنى" ، الَّتِي تثنى ، أَيْ تقرأً مرّة بعد مرّة" انتهى ، من جلاء الأفهام (ص 198)

وقال ابن الأثير رحمة الله :

"قِيلَ إِنَّ الْمُتَنَّا هِيَ أَنَّ أَحْبَارَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَضَعُوا كَتَبَا فِيمَا بَيْنَهُمْ عَلَى مَا أَرَادُوا مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ" انتهى من النهاية (1/225)

فهذا هو المقصود بالمثنى ، ويدل عليه لفظ الدارمي :

"مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، أَنْ يَظْهَرَ الْقَوْلُ وَيُخْزَنَ الْعَمَلُ، لَا إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، أَنْ تُتَلَّ الْمُتَنَّا فَلَا يُوجَدُ مَنْ يُغَيِّرُهَا".



أما القول بأن المقصود بها كتب السنة والفقه والعلم الشرعي : فقول باطل ، لا أصل له ، وهو مدخل لأهل الضلال ، لهدم دين الإسلام ، وتشكيك الناس فيما أتاهم من عند رب العالمين .

ويدل على بطلانه الحديث نفسه ، حيث جاء فيه كما تقدم : أنه قيل لعبد الله بن عمرو : **كَيْفَ بِمَا جَاءَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟** فقال : " مَا جَاءَكُمْ عَنْ مَنْ تَأْمُنُونَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ فَخُذُوا بِهِ " فأمر بالأخذ بالأحاديث الثابتة الصحيحة التي يرويها الثقات الأئمة .

وقد كان عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، من أكثر الصحابة روایة للحديث .

روى الترمذى (6228) عن أبي هريرة قال: " أَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي ، إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ ، وَكُنْتُ لَا أَكْتُبُ ". وصححه الألباني في صحيح الترمذى.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله :

" لَمْ يُرِدْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو النَّهْيَ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسِنَتِهِ، وَكَيْفَ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ الصَّحَّاحَاتِ حَدِيثًا عَنْهُ؟ " انتهى من "غريب الحديث" (4/282)

وإذا أراد المنكر للسنة قياس كتب السنة والفقه ، على مثناة اليهود ، فهو قياس باطل ، لأن "مثناة" اليهود وضعوها مخالفة لكتابهم ، وصاروا يحكمون بها بدلاً من الحكم بكتابهم ، أما كتب السنة والفقه فقد كتبها العلماء وجمعوا فيها أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما استنبطوه منها من الأحكام .

فكيف يقاس ما كان موافقاً لكتاب والسنة ، مبنياً عليهما ، على ما خالف كتاب الله؟ !
والله أعلم .